

بها ولم يقل لها وظاهر قوله بجميع الممكنات ان القدرة هـ
تتعلق بالاحوال الحادثة علي قول من اثبتها وبعد من
السابق علي الوجود كما تتعلق بالعدم اللاحق اما الاحوال
فقال الابي والفايلون بالاحوال من اصحابنا قالوا بانها هـ
معدومة مقدور وقال الشريف زكريا في شرح الارشاد
اقتلغوا اذا خلق الله في ذات الجوهر علما ولنم ذلك العلم شوق
كونه عالما هل الصانع تعالي فعل المعني والحال اللازمة له
او فعل المعني والمعني هو الذي اوجبت شوق الحال فذهب
الي ان المعني والحال مقدران له تعالي اذا قام الدليل علي
عموم قدرته وارادته ومن المتكلمين من قال ان الفاعل
يفعل المعني والمعني يوجب الحال وليس بمعقول انتهى كلامه
واما تتعلق القدرة بالعدم السابق واللاحق فهو القول المختار
وذهب امام الحرمين الي ان اثر القدرة لا بد ان يكون وجوديا
فلا تتعلق بالعدم السابق ولا اللاحق بل تتعلق في الوجود
بامسألة الاعراض عنه ورفع امداد الوجود فينشأ عنه
العدم وذهب الفاضل الي انها تتعلق بالعدم الطاري ابي
باثبات عدم للوجود لان من شرط اثرها ان يكون متجددا
بعد ان لم يكن بخلاف عدم السابق قال المؤلف في شرح
المقدمات بعد ان ذكر هذين القولين وقد ذهب بعض
المحققين الي ان عدم الممكن السابق علي وجود الحادث
فيما لا يزال مقدور له تعالي كالعدم والوجود الطاريين هـ
بمعني انه في قبضة قدرته يتاتي منه سبحانه ابقاؤه والله
يجعل الوجود الحادث في مكانه ثم قال فلا الفهم بأنه ليس هـ
مقدورا

قول
الذي
الا

مقدور الله تعالي نظر الي ان حقيقة ليست بوجودية
ولا طارية سوارب باطلاق ما يوجب عجز في القدرة وهذا
الذي اختاره هنا الامام هو الاتي علي ان صحيح تعلق هـ
القدرة الازلية بالممكن الامكان لكل ممكن علي هذا وجوديا
كان او عدما سابقا ولاحقا فهو مقدور لمولانا عز وجل
ومقدورية كل حقيقة بما يليق بها وهذا القول اقرب واسلم
من سوا الادب وايهام النقص فاحترز بالعدم الممكن من
العدم الذي لا يمكن وجوده وهو المستحيل فلا تتعلق به
القدرة اتفاقا وقوله فيما لا يزال متعلق بوجود الحوادث
وهذا لعدم السابق علي الموجودات اذ لم يقدّم وكل حادث
فعدمه السابق عليه اذ لم يقدّم له كذا في شرح الكبرى لا يقال
القديم لا يتغير وهذا لعدم قد بدل بالوجود لانا نقول
انما ذلك في القديم الوجودي كذا في الله تعالي وصانته لا مطلقا
واليه اشار ابو العباس بن زكريا بقوله
ان قيل ذال النفي القديم يمنع زواله وذاك امر مندفع
قلنا القديم الذي لا يزول هـ هو الوجودي اقتضي المعقول
قال الشيخ المتحرران قيل هذا النفي القديم وهو نفي الممكنات
اي قبل وجودها ممنوع زواله لكونه قديما اذ يستحيل عدم
القديم وانما يسمى ذلك علي ان المعدوم شي ثابت متقرر حال
العدم لا علي انه نفي محض وعدم صرف فان ذلك يؤدي الي هـ
تغيير القديم وزواله فالجواب ان امتناع التغيير والزوال انما
هو في القديم الوجودي وهو ذات الله تعالي وصانته اذ علي
ذلك قام الدليل دون النفي المحض انتهى وهذا يقيد قولهم

ح